العولمة Globalization

العولمة مصطلح حديث العهد ، ظهر-بحسب المفكّرين والباحثين-في بداية السبعينيات من القرن العشرين. ولذلك فما زال مفهومه غير واضح المعنى ، وغير محدّد الأبعاد والدلالات في كلّ لغة استخدمت للتعبير عنه ؛ ففي اللغة الإنكليزية ، نجد أنّ كلمة (العولمة) تقابل كلمة (Globalization)والتي تعني الكونية أو الكوكبية ، أي جعل الشيء معمّماً أو منتشراً على مستوى الكون . وكذلك الأمر في اللغة الفرنسيّة ، حيث تقابل (العولمة) مصطلح (الكوكبة (Mondialization حيث تتحقّق وحدة العالم باعتباره يشكّل مجموعة إنسانية واحدة ؛ وهذا جانب إيجابي إذا ما أخذت العولمة بهذا المفهوم ، أو بهذا الاتجاه.

أمّا في اللغة العربية ، فلا يوجد لكلمة (العولمة) مفهوم محدّد . لكن إذا ما أخذنا بالقياس اللغوي ، فسنجد أنّ فعل (عَولَم = كَونَن) على وزن (فَوعَل أو فعلل)؛ وعولم الشيء: نشره على مستوى العالم (الكون) ، أي قولبه وفق نموذج معيّن .. وبذلك يكون معنى كلمة (العولمة) في اللغة العربية ، مساوياً لمفهوم (الكوكبة =الكوننة) في اللغات الأخرى.

وانطلاقاً من المصطلحات اللغوية للعولمة ، ظهرت تعريفات عدّة يحاول كلّ منها أن يعطي مفهوماً معبّراً عن العولمة ، بدلالاتها السياسية والثقافية والاجتماعية والتربوية.

فقد عرّفت العولمة من الوجهة السياسيّة بأنّها : مجموعة من الارتباطات والتداخلات التي تسمو بالدولة الوطنية (الدولة الأم) ، وبشكل حتمي ، في المجتمعات التي تشكّل النظام العالمي الجديد . إنّها تُظهر العملية التي من خلالها تحدث القرارات أو الفعاليات أو النشاطات ، في جزء من هذا العالم ، والتي من الممكن أن تكون لها عواقب هامة على الأشخاص والمجتمعات ، في أجزاء بعيدة جدّاً من هذا العالم الكبير(Higgott, 1998,p.1) .

كما عرّفت العولمة من الوجهة الاقتصادية ، بأنّها : اندماج الأسواق العالمية في حقول التجارة العالمية والاستثمارات المباشرة ، وانتقال الأموال والثقافات ، ضمن إطار الرأسمالية وحرية الأسواق ، وخضوع العالم لقوى السوق العالمي ، بما يؤدّي إلى اختراق الحدود القومية ، والانحسار الكبير لفائدة الشركات الرأسمالية الضخمة، المتعدّدة الجنسيات.

وبذلك تعبّر العولمة عن سيطرة دول المركز الرأسمالي في ظلّ سيادة نظام اقتصادي /عالمي ، غير متوازن في معطياته وأهدافه.

أمّا من الوجهة الثقافية / التربوية ، فقد عرّفت العولمة بأنّها : ظاهرة ديناميكية لها ثلاثة محرّكات هي : (الثورة التكنولوجية ، ثورة الاتصال ، والتوحيد بين البلدان

والحضارات) وذلك للتغلّب على العامل الجغرافي ، وجعل العالم قرية واحدة ، بعد إن توافرت القدرة على اختراق الحدود من خلال الفضائيات ، التي حوّلت العالم إلى " غرفة كونية صغيرة. "

وبذلك اعتبرت العولمة محاولة لوضع شعوب العالم في قوالب فكرية موحّدة ، بغية سلخها عن ثقافتها وموروثها الحضاري ؛ فتكون العولمة نظاماً يقفز فوق حدود الدولة والأمة والوطن .. إنّها نظام يعمل على إفراغ الهوية الجماعية للأمة من أيّ محتوى ، ويدفع بها إلى التفتيت والتشتّت ، ليربط الناس بعالم اللاوطن واللادولة..(الجابري ، ١٩٩٨ ، ص١٩(

وممّا يلاحظ أنّ أيّاً من هذه التعريفات لم يكن قاطعاً في شموليته ، وإن كان ثمّة قواسم مشتركة فيما بينها . ولذلك يشدّد/ جيمس روزناو /J.Rosnow على ضرورة تعريف واضح للعولمة يحدّد محتواها بدقة ، وإن كان يبدو مبكراً وضع تعريف كامل وجاهز ، يلائم التنوّع الضخم لهذه الظواهر المتعدّدة . فإذا كان مفهوم العولمة يقيم علاقة بين مستويات متعدّدة للتحليل ، وتشمل : (الاقتصاد ، السياسة ، الثقافة والأيديولوجية ...كما تشمل عادة تنظيم الإنتاج وتداخل الصناعات ، وانتشار أسواق التمويل ...) فإنّ مهمّة إيجاد صيغة موحّدة للعولمة تصف هذه الأنشطة كلّها ، تبدو مهمّة صعبة ؛ وحتى لو طوّر هذا المفهوم ، فإن من المشكوك فيه أن يتمّ قبوله أو استخدامه على نطاق واسع .

فمفهوم العولمة وإن حمل في بعض جوانبه ، ضرباً من التغيير الاجتماعي العام ، فإنّ هذا التغيير يشير إلى درجة عالية من التعقيد الاجتماعي والاقتصادي.

واستناداً إلى طبيعة العولمة ، نجد أنّ الفارق جوهري بين التغيير الاجتماعي والعولمة ؛ فالتغيير نوع من أنواع التبدّل (التحوّل) في بنية المجتمع ، سواء كان التبدّل إيجابياً أو سلبياً ، سريعاً أو بطيئاً ، بينما تعني العولمة حالة من التغيير واسع النطاق الذي يأخذ المجتمعات الإنسانية إلى مزيد من التعقيد (الاجتماعي والاقتصادي والسياسي) ضمن ما يسمّى بمراحل (التطوّر التاريخي) لهذه المجتمعات. وهنا تكمن الآثار السلبية للعولمة وضرورة مواجهتها.

ثانياً- مظاهر العولمة

إنّ طبيعة العولمة ومكوّناتها المختلفة ، والتي يركّز كلّ منها على جوانب معيّنة دون جوانب أخرى ، تشير إلى أنّ ثمّة وجوهاً للعولمة، سياسيّة واقتصادية واجتماعية وتربوية/ إعلامية وثقافي، وذلك لأنّ العولمة ظاهرة معقّدة تتمازج فيها الأيديولوجيا والتكنولوجيا، والجغرافيا والديموغرافيا والتغيير المؤسّساتي ، بهدف تحديد آلية عملها الداخلية ونتائجها . وكلّ فصل بين هذه المكوّنات المعقّدة يؤدّي إلى فهم مبتور لتجلياتها ونتائجها وتتجلّى وجوه العولمة في مظاهر متعدّدة على النحو التالي:

- المظهر السياسي :

إذا كانت العولمة تهدف إلى إزالة الحدود بين كيانات الدول الوطنية والقوميّة ، فإنّها سمحت ، بتحويلها السلطة من الدولة إلى الشركات (متعدّية الجنسيّة)المتعدّدة الجنسيات ، بتقويض مصداقية الدولة بشكل أفقد حكومات هذه الدولة مشروعيها تجاه مواطنيها ؛ وهو الأمر الذي ترتّب عليه اندلاع حالات من عدم الاستقرار السياسي بأشكال مختلفة ، وبشكل أسفر عن تراجع الديمقراطيّة في بعض مناطق من العالم.

فقد أصبحت الدولة –في هذه الحال- عاجزة عن مواجهة السوق (المُعولَم) والسياسات الموحّدة المفروضة من الخارج ، لأنّها –أي الدولة - فقدت الكثير من وظائفها الموروثة والأساسيّة في المجتمع ، وبشكل أفقدها مبرّرات استمراريتها ووجودها ، بحيث أصبح الاعتراف بالدول رهناً بالاعتراف الدولي بها .

وبهذا المعنى ،قد تكون الدولة ذات سيادة من الناحية القانونية ، ولكنّها قد تضطّر من الناحية الفعلية ، إلى التعارض مع بعض الفعاليات الدولية ، أو مع جميعها ، وهذا ما يؤدّي إلى أنّ حرية الدولة في التصرّف ، ستكون ناقصة أو مقيّدة ، وذلك تبعاً للضغوطات التي تمارس عليها من قِبَل هذه الهيئات الدولية ، لقاء ما يحدث من تعارض معها.

لقد ارتبطت العولمة السياسية ، في الآونة الأخيرة ، بظهور مجموعة من القضايا والمشكلات العالمية الجديدة ، التي تتطلّب تعاوناً دولياً جماعياً للتغلّب عليها ، ومن أبرز هذه القضايا :

- تزايد المشكلات العالمية العابرة للحدود وتصاعد حدّتها : ومن أهمّها المشكلات البيئية المتمثّل في التلوّث والتدهور البيئي ، وبروز مشكلة ارتفاع حرارة الأرض وفجوة طبقة الأوزون ، والتصحّر وتدمير الغابات وتراكم النفايات ، ولا سيّما النووية منها ، والانفجار السكاني وقضية الفقر والمجاعة في العالم ، ومشكلة المخدّرات والعنف والإرهاب الدولي ، والأمراض الفتّاكة ، وجرائم غسيل الأموال والتضخّم ، والهجرة غير المشروعة ..وغيرها.
- تفاقم مشكلات العالم الثالث : ومن أهمّها الحروب الداخلية التي تدور رحاها بين الفينة والأخرى ، ولا سيّما في قارتي أسيا وأفريقيا ، والصراعات المسلّحة بين الدول .. والأزمات الاقتصادية والفوارق الطبقية .. وغيرها..
- واستناداً إلى ما تقدّم ، فإنّ أبرز المظاهر (التجليّات) السياسيّة للعولمة ، تتجلّى في سقوط الشمولية والسلطوية ، والنزوع إلى الديمقراطية والتعدديّة السياسيّة ، واحترام حقوق الإنسان..

وفي هذا الصدد تثار عدّة أسئلة ، من أبرزها :هل هناك نظرية وحيدة للديمقراطيّة ، هي الديمقراطيّة الغربية ؟ أم أنّ هناك صياغات أخرى متأثّرة بالخصوصيّة

السياسيّة والثقافية للمجتمعات في العالم ؟ وهل هناك إجماع على احترام مواثيق الإنسان ؟ أم أنّ هناك نزعة لدى بعض الدول للدفع بالخصوصيّة الثقافية لمنع تطبيق مواثيق حقوق الإنسان العالميّة ؟

إنّ الأجوبة على هذه التساؤلات تؤكّد أنّ العولمة من المنظور السياسي ، تعني أنّ الدولة ليست الفاعل الوحيد على المسرح السياسي، وإنّما تعمل إلى جانبها منظّمات عالمية وهيئات متعدّدة الجنسيات ، وغيرها من التنظيمات التي تسعى إلى تحقيق المزيد من الترابط الدولي ، في إطار التعاون والاندماج.

2- المظهر الاقتصادي / الاجتماعي:

إنّ البعد الاقتصادي لمفهوم العولمة ، يحظى بالنصيب الأكبر من النقاش والحوار والتعليق، وذلك لأنّ الاقتصاد بأشكاله المختلفة ، كان وما يزال ، من أهمّ الدوافع التي تحرّك الإنسان للعمل والنشاط ، الفردي والاجتماعي . فقد أدىّ الاقتصاد في إطار التبادل التجاري ، دوراً رئيساً في تحديد العلاقات بين البلدان والمجتمعات منذ القدم ، إلاّ أنّ التغيير الذي طرأ على طريقة التبادل التجاري ، خلال العقود الأخيرة ، جعل لهذا الاقتصاد نمطاً جديداً ومتميّزاً ، يتناسب والنظام العولمي الجديد.

يقول / سكولت : /Scholteإنّ العولمة هي الرأسمالية ، إلاّ أنّها أصبحت معقّدة ، وأصبحت راسخة بقوّة أكثر ، في كلّ أنحاء العالم ، مستخدمة احتكارات تكنولوجية متقدّمة وقرارات تنظيميّة دقيقة .. وهذا التحوّل من الرأسمالية إلى العولمة ، خلق عالماً جديداً ، بمعطياته وأهدافه (Scholte, 2000, 5).. وتظهر العولمة الاقتصادية هنا ، بأنّها تحدث في ظلّ نظام اقتصادي عالمي تغلب عليه حرية الاقتصاد غير المحدودة ، والمتمثّلة في فتح الأسواق العالمية ، وتجاوز الحدود المحليّة والإقليمية.

وتبرز ضمن هذا التوجّه ، مشكلة أزمة الدولة القومية ، وتأثير العولمة على مفهوم " فكرة السيادة الوطنية "وتطبيقاتها . ومن ناحية أخرى ، تثور المناقشة حول دور الدولة في ظلّ العولمة الاقتصادية ، ولا سيّما من جهة تأكيده أو تغيير صورته ، بالإضافة إلى أسئلة شتى حول صلاحية نظام (حريّة السوق) ليكون أساساً للتنمية في بلدان العالم المختلفة ، والمخاطر التي يمكن أن تنجم من التنمية الوحيدة البعد ، والتي تركّز فقط على الجانب الاقتصادي .

ويظهر هنا ، للمرّة الأولى في تاريخ البشرية ، توافر إمكانية صناعة السلع في أي مكان وبيعها في كلّ مكان ..ففي ظلّ عولمة الرأسمالية ، يتمّ الإنتاج في المكان الأقلّ كلفة، سعياً وراء الربح . وممّا جعل ذلك ممكناً ، هي تلك التحسينات المذهلة في تقنيات النقل والاتصالات ، فضلاً عن التخفيضات الكبيرة في تكاليف إنتاج هذه التقنيات .

وهذا ما أدىّ بالتالي إلى تضخمّ الشركات المتعدّدة الجنسيات ، بدءاً من تزايد قدرتها على الاستفادة من فروق الأسعار بين مكان الإنتاج الرخيص والتسويق في المكان الأغلى ، أو من نسبة الضرائب المتدنية أو من مستوى الأجور في البلدان النامية التي تعمل فيها.

إنّ المنافسة الاقتصادية الحادة بين الشركات المتعدّدة الجنسيات ، التي أفرزتها العولمة ، أصبحت تهدّد التماسك الاجتماعي ، في كثير من البلدان الفقيرة التي تعمل بها ، من خلال استغلال الطاقات البشرية مقابل الأجور المدنية .. كما تعمل المنافسة الاقتصادية المعولمة على تعميق هوّة التفاوت في توزيع الدخل والثروة ، بين الناس في الدول الفقيرة والدول الغنيّة ، حيث تزداد الدول الغنيّة غنىً ، مقابل تزايد الدول الفقيرة فقراً..

فالليبرالية الجديدة المتطرّفة ، التي أفرزتها العولمة ، فشلت في تحقيق معدّلات نموّ مرتفعة وتقليص البطالة ، ورفع مستوى المعيشة كما وعدت .. وحتى أنّها لم تستطع أن تحافظ على المعدّلات التي كانت موجودة في عقد التسعينات من القرن العشرين ، بل تدهورت الأحوال الاقتصادية والقوّة الشرائية عند الكثير من الفئات الاجتماعية ، وازدادت نسبة البطالة والفقر، وتراجعت المكاسب الاجتماعية القديمة ، وتمّ تخفيض الأجور وزيادة ساعات العمل . فعلى سبيل المثال : ألغت الصناعة الحربية الأمريكية مليون فرصة عمل ، وأوجبت شركة الاتصالات الألمانية تسريح مائة ألف مستخدم لكي تستطيع المنافسة في السوق العالمية ، وفي بريطانيا تمّ إلغاء (١١٣) ألف فرصة عمل منذ خصخصة شركة الاتصالات عام ١٩٨٤ ، وتمّ التخطيط لتسريح (٣٦) ألف عامل حتى عام ٢٠٠٠ ، وبذلك تكون قد سرّحت نصف عمّالها .. وقس على ذلك في معظم الدول الرأسمالية .

وليس ذلك فحسب ، بل أنّ الكثير من الشركات الصناعية الكبرى (العملاقة) ، ولا سيّما شركات صناعة السيارات والمحرّكات والأجهزة التقنية ، أغلقت أبوابها في بلدانها الصناعية وسرّحت عمّلها ، وهاجرت إلى بلدان أخرى في آسيا أو إفريقيا ، حيث تستفيد من الإعفاءات الضريبية للاستثمار ، والأجور الزهيدة التي تدفعها للعمّال مستغلّة ما يعانون من الفقر والبطالة.

إنّ مقارنة سريعة لمظاهر الثراء الذي تنعم به فئات من الناس ، مع حجم الفقر والتهميش الذي تعاني منه شعوب غفيرة في بلدان العالم المختلفة ، توضح لنا تمركز الثروات في أيدي عدد قليل من الأشخاص ، مقابل تمركز الفقر في الكثير من بلدان العالم. فقد أشارت التقارير الخاصة بالتنمية البشرية ، إلى أنّ من بين (٤ر٤) مليار شخص في العالم ، هناك ثلاثة أخماس منهم لا تتوافر لديهم البنيات الصحيّة السليمة ، كما أنّ (ثلثهم) محرومون من مياه الشرب الصالحة والكن اللائق ، كما أنّ (خمس) هؤلاء لا توفر لهم الخدمات الصحيّة الحديثة .. وفي مجال التغذية ، لا يحصل (خمس) سكان العالم على ما يفي من الكالوريت الحرارية والبروتينات ،كما يعاني

(٣٫٦) مليار شخص من نقص في مادة الحديد ، ومنهم (مليارات) مصابون بفقر الدم .

والخلاصة ، إنّ مبدأ الديمقراطية والعدالة الاجتماعية التي تنادي به العولمة ، هو مبدأ مزيّف، لأنّه ينحاز إلى جانب الأغنياء على حساب الفقراء والمحرومين ، ولذلك كان من نتيجته زيادة حدّة التوتّرات الاجتماعية في الكثير من دول العالم ، ولا سيّما العداء للأجانب والمهاجرين ، وإهمال الفئات الفقيرة ، وتزايد النزعات العنصرية وانتشار مظاهر الجريمة والعنف والإرهاب ، والمتاجرة بالمخدرات .. وغير ها من مظاهر التفكّك الاجتماعي والأخلاقي . وكما قال مؤلّفا كتاب (فخّ العولمة) : " إنّ العولمة بشكلها الحالي ، هي مدمّرة للحياة الاجتماعيّة والاستقرار الاجتماعي"..

3- المظهر التربوي :

شهدت الإنسانية في الربع الأخير من القرن العشرين ثورة تقنية كبرى في عالم الاتصالات، تمثّلت بعولمة الاتصال والإعلام ، حيث كان لهذه الثورة أثر عميق في تسريع وتيرة المبادلات الإخبارية والإعلامية ، واختصار الزمان والمسافات ، واختفاء الحدود الجغرافية والحواجز الطبيعية . وهذا كلّه أدّى إلى أن تُربط حياة الناس ، بعضهم مع بعض ، على نحو أشدّ وأعمق وأسرع ، ممّا كان يحدث في الماضي ، بحيث أصبحوا يتأثّرون بأحداث تقع في أقصى أركان العالم .

ولذلك يمكن تقسيم المظهر التربوي إلى مظهرين فرعيين : المظهر الإعلامي والمظهر الثقافي ، بالنظر إلى تأثير كلّ منهما في بثّ القيم والنماذج السلوكية (الأخلاقية والاجتماعية والسياسية.)

3/1- المظهر الإعلامي:

تبرز عولمة الاتصال أكثر ما تبرز ، من خلال البث التلفزيوني عن طريق الأقمار الصناعية، وبصورة أكثر عمقاً من خلال شبكة الإنترنت التي تربط البشر في كلّ أنحاء المعمورة . وتدور حول الإنترنت أسئلة كبرى ، ولكن من المؤكّد أنّ نشأتها وذيوعها وانتشارها ، ستؤدّي إلى أكبر ثورة معرفية في تاريخ الإنسان . (يسين ، ١٩٩٨ ، ٣٣) وتبثّ عبر القنوات التلفزيونية الفضائية ، مجموعة من القيم والمبادىء والأفكار والسلوكات ، التي تنتمي إلى ثقافة بعينها ، هي الثقافة القوية والمهيمنة على وسائل الإعلام.

لقد ازدادت القنوات الفضائية المملوكة من قِبل الشركات عابرة القومية ، ومتعدّدة الجنسيات ، ازدياداً انشطارياً ، خلال السنوات الأخيرة بحيث صار الفضاء ساحة تنافس تلفزيوني .. وفي محاولة لمواجهة هذا الخطر الوافد عبر الفضاء ، عمدت بعض دول الجنوب إلى الارتباط بالأقمار الصناعية ، وأقامت محطّات أو قنوات للبثّ الفضائي ، أو استخدمت تقنيات حديثة تلتقط بوساطتها ما تبثّه القنوات الفضائية ،

وتعيد بثّ ما تراه مناسباً ؛ أي أنّها تعمد إلى الانتقائية في إعادة البث ، لكي تسيطر على البثّ الوافد وتقلّل من خطورته .

إنّها –ولا شكّ –ثورة عولمية / اتصالية ، بكلّ ما في الثورة من معان وأبعاد ، بالنظر لما نتج عنها من تغيّرات واسعة المجال ، قلبت الأوضاع الاجتماعية رأساً على عقب ، بحيث أصبح العالم يعيش وكأنّه قرية كونية واحدة ؛ فالوسائل تعدّدت ، وسرعتها بلغت مدى لم يعرفه الإنسان من قبل .. فلا يحتاج إنسان اليوم إلاّ لتحريك أصابعه ليتّصل بأنحاء الكرة الأرضيّة كلّها ، وبعدد هائل من مراكز المعلومات ومصادرها . . كما يمكنه أن يتابع برامج البثّ المرئي التابعة لبلدان العالم جميعها .

ويتأثر الإنسان ، من خلال ذلك الاتصال وتلك المتابعة ، ببعض الأفكار والسلوكات والقيم ، ممّا يخلق في كثير من الأحيان ، هوّة عميقة بين ما هو وافد وما هو أصيل في المجتمع المحلّي .. ويتأرجح الناشئة / الشباب بين هذا وذاك ، الأمر الذي يؤثّر في تكيّفهم وانتمائهم وتمسّكهم بهويتهم الاجتماعيّة.

3/2- المظهر الثقافي:

ارتبط هذا المظهر بفكرة التنميط الثقافي أو (التوحيد الثقافي) العالمي .. وهو تعبير من التعبيرات التي استخدمتها لجنة اليونسكو العالمية لإعداد مؤتمر السياسات الثقافية من أجل التنمية ، عام ١٩٨٨ ..وقد رأت اللجنة أنّ التنميط الثقافي يتمّ باستغلال ثورة الاتصالات العالمية ، وهيكلها الاقتصادي / الإنتاجي المتمثّل في شبكات نقل المعلومات والسلع ، وتحريك رؤوس الأموال..

كما أنّ التنميط الثقافي (التوحيد الثقافي) ، هو مرآة التطوّر الاقتصادي للعولمة ، وذلك لأنّ البناء الثقافي للإنسانية يتكامل مع البناء الاقتصادي المعلوماتي ؛ ومن هنا اتّخذ المفهوم الثقافي للعولمة بعداً اقتصادياً وإعلامياً .فالإعلان هو أداة التوصيل والتأثير للأفكار الثقافية التي يراد لها الشيوع والانتشار .

فالمظهر الثقافي للعولمة يوحي بإيجاد ثقافة ذات طابع عالمي ، يتّسم بخصائص ثقافية متحرّرة من تأثير أي ثقافة بعينها .. أي إيجاد ثقافة تصلح لأن يأخذ بها الأفراد المنتمون إلى ثقافات ومجتمعات متباينة . فلكلّ ثقافة نسق من القيم والمعايير ، ويفترض في الخصائص التفافية التي تناسب العولمة (أو تصنعها العولمة) ألاّ تتعارض مع الأنساق المحليّة للقيم .. فهي –من الوجهة النظرية –خصائص تطوّرت نتيجة تعاون بين ثقافات كثيرة تمكّنت من تطوير صياغة توفيقيّة فيما بينها .

والسؤال الذي يمكن أن يطرح هنا ، هو : هل يمكن للنظام العالمي الجديد (المُعولم) أن يكون حاملاً لنظام ثقافي يلبّي طموحات المجتمعات البشرية في نهضتها والحفاظ على هويتها الثقافية ؟ فإذا كان الجواب بأن المادة هي المقايض الموضوعي

للفكر ، فلا بدّ إذن من اتّحاد القرار الذي يجمع بين المال والمعرفة ، بما يحقّق نهضة ثقافية إنسانية دون أن تطغى ثقافة على ثقافة أخرى.

ولعلّ المظهر الثقافي للعولمة ، هو البعد الأشدّ خطراً على المجتمعات الإنسانية الأقلّ تطوراً، علمياً وثقافياً ؛ فثمّة إشكاليات متعدّدة في هذا الشأن ، وتدور كلّها حول أية ثقافة عالمية يمكن أن تسود ؟ وهل الكوكبية تلغي الخصوصيّة ؟ وهل يمكن أن تتأقلم الثقافات المحليّة مع ثقافة العولمة ، القادرة ، بما تملك من آليات وقوى ، على ضبط سلوكات الشعوب على اختلاف ثقافاتها وتنوّعها ..؟ ولا سيّما أنّ الخطر الأكبر في عملية العولمة الثقافية ، يكمن في أنّها تفرض من الخارج ، وليست نتاجاً لتفاعلات بين الحضارات والمذاهب الفكرية المتباينة على مستوى العالم ككلّ متكامل .

ولكن الثقافات تنشأ وتتطوّر عبر المراحل التاريخية ،وفق ظروف كلّ مجتمع وبنيته المادية والفكرية ، وقد تتبدّل هذه الثقافات بفعل التغيّرات التطوريّة / الاجتماعية والعلمية، ولكنها تستمرّ وتبقى مع مرور الزمن ، وتواجه التحدّيات الخارجية ، لأنّها الضامن الأساسي لوحدة المجتمع وتماسكه. فهل يمكن لثقافة العولمة أن تلغي ثقافة أي شعب له حضارته الخاصة وقيمه وثقافته ..؟

وللإجابة عن هذا التساؤل ، ثمّة اتجاهات اتّخذت مواقف مختلفة إزاء المظاهر الثقافية للعولمة ، توزّعت بين معارض ومعتدل ومتقبّل.

1- يرى الاتجاه الأمل (المعارض) : أنّ في ثقافة العولمة طغيان ثقافة عالمية واحدة على الثقافات القومية والمحليّة المتعدّدة ، ممّا يشكّل خطراً يهدّد خصوصيّة هذه الثقافات. ومن هنا جاءت الدعوة إلى محاربة ثقافة العولمة ، والتصدّي لها بإحياء الذاكرة التاريخية لويلات الحروب والاستعمار ، ونهب الثروات والتفرقة العنصرية التي عانى منها العالم .. والتمسّك بالمنهج العلمي في التفكير والتعامل مع الأشياء ، وترقية مناهج التعليم والتمسّك بالقيم الأخلاقية..

2- أمّا الاتجاه الثاني (المعتدل) : فينظر إلى القضية من زاوية التفاعل بين الثقافات ، الذي يرى فيه صمّام الأمان الذي يضمن للعولمة أن تتخلّص من آثارها وجوانبها السلبية. فالتفاعل الإيجابي يرسّخ قيماً ثقافية رئيسة مشتركة تجمع الثقافات المتعدّدة في بوتقة واحدة ، بحيث تكون الثقافة الوطنية مزيجاً من ثقافة دولية ، تحترم المعاصرة ، وثقافة محليّة تحافظ على أصولها ومنابعها .

3- وثمّة اتّجاه ثالث (متقبّل) : يدّعى أنّه ليس هناك ما يدلّ على أنّ العولمة الثقافية تهدف –بالضرورة- إلى محو الهويات الثقافية المتعدّدة ، لأنّ العولمة لكي تفرض نفسها ليست بحاجة إلى فرض نظام ثقافي معيّن ، على كلّ أنحاء العالم .. وأنّه لمن المستحيل من ناحية أخرى محو التعدّدية الثقافية وخصوصياتها.

واستناداً إلى ما تقدّم ، نصل إلى نتيجة مفادها أنّ العولمة بسيطرتها على وسائل الاتصال ، تعمل على صوغ ثقافة إنسانية / حضارية-كما تدّعي- تمتزج فيها الثقافات البشرية وتتآلف بعد التخلّي عن جذورها الأصلية ، ممّا يسهل على قادة العولمة توجيهها كما يشاؤون.